﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٢٧﴾ [البقرة: 27]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ذكَر الله ﷻ في الآيةِ السَّابقة أحوالَ النَّاس في المَثَلِ المضروبِ، وأنَّهم فريقانِ: أهلُ الإيمانِ الذين يَعْلَمُون حكمةَ اللهِ ﷻ من ضَرْبِها، وهُمُ الذينَ يَهْدِيهم اللهُ تعالى. وأهلُ الكفرِ المستهزئُونَ بها، وهُمُ الذين يُضلُّهم اللهُ سبحانه عدلًا مِنْهُ؛ إذْ فسَقوا عَنْ أمرِهِ تعالى. فلَمَّا ذكَر اللهُ ﷻ ذلكَ؛ وجَعَلَ فاصلَةَ الآيةِ في بيانِ سببِ كفرِهم وضلالِهم؛ أعقبَهُ ببيانِ صفةِ هؤلاءِ الفاسقينَ زيادةً في البيانِ لصفاتهم التي اجتمعتْ فيهم فاستحقُّوا وصف الفسقِ، وتحذيرًا لأهل الإيمان مِنْ أن يتَّصفوا بشيءٍ مِنْ أوصافهم المذمومة المُسْتَقْبَحَةِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

1) ﴿يَنقُضُونَ﴾: النُّون والقاف والضَّاد أصلٌ يدلُّ على نَكْثِ شيءٍ؛ مِنْ بناءٍ أو حَبْلٍ ونحوهما[2]؛ أي: إفسادُ المُبْرَمِ مِنْهَا[3]، ومِنْهُ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ﴾ [النَّحل: 92].

والتَّحقيقُ في معنى النَّقْضِ: أنَّه حَلُّ ما رُكِّبَ بفعلٍ يُعاكسُ الفعلَ الذي حصلَ به التَّركيبُ؛ لِيَخْرُجَ بذلك إفسادُ الشَّيءِ بنحو القَطْعِ والحَرْقِ[4].

ويُستعمَل النَّقْضُ حقيقةً في الأجسام - كما مرَّ -، ومجازًا في المعاني؛ ومِنْهُ: نقضُ العهد[5].

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 1/208، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/359.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (نقض)، والرّاغب، المفردات، ص: 821.
(3) الخليل، العين: (نقض).
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/368.
(5) الزَّمَخشريّ، أساس البلاغة: (نقض).

2) ﴿عَهۡدَ﴾: أصلُ العهد: حِفْظُ الشَّيء ومراعاتُه حالًا بعد حال[1].

وهذه المراعاة حالًا بعد حالٍ هي التي عبَّر عنها الخليلُ بقوله: إحداثُ العَهْدِ بِالشَّيء[2].

ومِنْ هذا البابِ: العهدُ الذي هو الوصِيَّةُ[3]؛ لكونها مِمَّا تُحْفَظُ وتُراعَى حتَّى تَنْفُذَ، ولِلْعَهْد معانٍ كثيرةٌ جدّا، مِنْهَا: الأمانُ، واليمين، والذِّمَّة، ورعاية الحقِّ، والمَنْزِل[4]، وكلُّها راجعةٌ إلى الأصل المذكور.

3) ﴿مِيثَٰقِهِۦ﴾: الواو وَالثَّاء والقاف تدلُّ تصاريفُها على العَقْدِ والإحكام[5]، وأصلُه: الاطْمِئْنَانُ بالشَّيء والسُّكونُ إِلَيْهِ والاعتمادُ عَلَيْهِ[6]؛ إِذْ لا يُطمَأَنُّ إلَّا بالأمر الشَّديدِ الإحكامِ، ويُقال: أخذتُ الأَمرَ بالأَوْثَقِ، أَيْ: الشَّديدِ المُحْكَمِ[7].

وقولُه تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ أي: توثُّقِهِ وإبرامِهِ[8].

4) ﴿ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾: الخاء والسِّين والرَّاء أصلٌ يدلُّ على النَّقص[9]، وجعلَه ابنُ دُرَيْدٍ وغيرُهُ دالّا على الضَّلالِ، ثُمَّ استُعْمِلَ في غيرِهِ، كَخُسْرَان التَّاجر[10]، والأوَّلُ أَدَقُّ؛ لئلَّا يُدَّعى في معنَى لفظٍ المجازُ معَ إمكان الحَمْلِ على الحقيقةِ.

ويُطلق الخسرانُ على الهلاكِ[11]؛ لأنَّ في الهلاكِ نقصًا مَا.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

تناولتِ الآيةُ صفاتِ الفاسقين الذين يُضلُّهُمُ اللّه سبحانه بسبَبٍ مِن أنفسهم، وهُمُ الذين ينكثون عهد اللّه إليهم بتوحيدِهِ وطاعتِه، وقد أكَّده بإرسال الرسل، وإنزال الكتب،

(1) الرّاغب، المفردات، ص: 591، والسَّمين، عمدة الحُفَّاظ: (عهد).
(2) الخليل، العين: (عهد).
(3) الجوهريّ، الصِّحاح: (عهد).
(4) القاسم بن سلاَّم، غريب الحديث: (عهد)، والأزهريّ، تهذيب اللُّغة: (عهد)، ونشوان الحِمْيَرِيّ، شمس العلوم: (عهد).
(5) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (وثق).
(6) الرّاغب، المفردات، والسَّمين، عمدة الحفَّاظ: (وثق).
(7) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة: 1/430.
(8) ابن عرفة، اتفسير ابن عرفة: 1/85.
(9) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (خسر).
(10) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، وابن سِيدَه، المحكم: (خسر).
(11) الجوهريّ، الصِّحاح: (خسر).

ويخالفون أوامر الله فيقطعون ما أمر بوصله كالأرحام، ويسعون لنشر الفساد في الأرض بالمعاصي، أولئك هُمُ الخاسرون المَغْبُونُون في الدُّنيا والآخرة[1].

❁ الإيضَاحُ اللُّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

الإعرابُ فرعُ المعنى وثمرتُه:

مراعاةُ التَّحذير والتَّخويفِ ملحوظٌ في التَّعدُّدِ النَّحويِّ

الاسمُ الموصولُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مِنْ قولِ اللهِ تعالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾، إمَّا أن يُحمَلَ على النَّصْبِ[2] نعتًا لـ ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، ومعناه: مزيدُ ذَمٍّ وتعييبٍ لِلْفَاسقين بذِكْرِ أوصافهم القبيحةِ[3]، واسترسالٌ في بيان حقيقتِهم، للحذرِ من الوقوعِ في مخالبِها.

وإمَّا أن يُحملَ على الرَّفعِ؛ فيكون مبتدأً؛ وخبرُهُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، وهذا أنسبُ إذا رُوعِيَ مقامُ التَّخويف؛ لأنَّه يقتضي ترتُّبَ الذمِّ على كل وصفٍ مِنَ الأوصافِ المذكورةِ.

والإعرابان فرعا المعنى، والمقامُ مقامُ تحذيرٍ من الوقوعِ في صفاتِهم، وتخويف منَ الاقترابِ من تلك الصِّفات، فالإعرابان وإن اختلفا في التَّوجيه الصِّناعيّ، إلَّا أنَّهما مُلتقيان في التَّوجيه التَّفسيريِّ، وهذا من بديع الاحتمالِ النَّحوي، القائمِ على التَّنوّع المعنويّ.

سِرُّ التَّعبيرِ بالِاسْمِ المَوْصُولِ:

تعليلُ السَّابقِ واللاحقِ بلفظٍ جامعٍ

وجِيءَ هُنا بالاسْمِ الموصُول؛ لِيجمَعَ بين أمرين، بناءً على الاحتمالَيْن في الإعرابِ، وهما:

الأوَّل: تعليلُ السَّابقِ؛ لبيانِ استحقاقِ الفاسقين ما اتَّصفُوا به من الفسقِ، وأنَّهم ما بلغوا غايةَ الفسقِ إلَّا بهذه الصِّفات المذكورةِ.

---

(1) الزَّجَّاج، معاني القرآن: 1/106، والبغويّ، معالم التَّنزيل: 1/77، والخازن، لباب التَّأويل: 1/33-34، والثَّعالبي، الجواهر الحسان: 1/203، ونخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسّر، ص: 5.

(2) ذكر السَّمين فيها أربعة أوجه، وهي: نعت، أو منصوب على الذَّم، أو مرفوع بالابتداء، أو خبر مبتدأ محذوف، يُنظر: السمين، الدّرُّ المصون: 1/234،

(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 1/75.

الثَّاني: تعليلُ اللاحقِ؛ فإنَّ تعريفَ المسندِ إِلَيْهِ بالموصوليَّةِ لِلإِيمَاءِ إلى وَجْهِ بناءِ الخبَرِ، أي: أنَّ خُسْرَانَهم سببُهُ هذه الأوصافُ المذكورةُ.

ولهذا السَّببِ عُبِّرَ بالاسمِ الموصولِ؛ فهو دُرَّةُ القِلادَةِ الجامعةِ.

التَّعبيرُ بصيغةِ المُضَارِعِ لتصويرِ بشاعةِ نقضِ الفاسقين عهودَهم:

التَّعبير بصيغةِ الفعلِ المُضَارع ﴿يَنقُضُونَ﴾ دون الفعلِ الماضي؛ لإفادةِ تكرارِ وقوعِ النَّقْضِ مِنْهُم مَرَّةً بعد أُخْرَى، فهو مفيدٌ الاسْتِمْرَارَ التَّجدُّديَّ بقرينةِ سياقِ الذَّمِّ، وفيه تصويرٌ لبشاعةِ النقضِ؛ لاستمرارِهم فيه، وعدمِ توانيهم عنه، لاسيَّما أنَّه نقضٌ لعهدِ اللّٰه تعالى.

تنوُّعُ الاِسْتِعَارَةِ في قولِه تعالَى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾:

النَّقضُ هو: حَلُّ ما رُكِّبَ بِفِعْلٍ يُعَاكِسُ الفعلَ الذي حَصَلَ به التَّرْكِيبُ، وهو حقيقةٌ في الأجسام، مجازٌ في المعاني.

واستعمالُه مع العهدِ استعارةٌ، وهو إمَّا أن يُحْمَلَ على الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّةِ؛ حيث شُبِّه إبطالُ العهدِ وتركُهُ بنقضِ الحبلِ؛ بجامعٍ مُطْلَقِ فكِّ الارْتِباطِ، ثُمَّ اشتُقَّ من (النَّقْضِ) الفعلُ (يَنْقُضُ).

إخْـرَاجُ المعنويِّ في صُورةِ الحِسِّيِّ أوقعُ في النَّفسِ وأرسـخُ في الذِّهن

وإمَّا أن يُحْمَلَ على الاستعارةِ المكنيَّةِ الأصليَّة؛ حيث شُبِّه العهدُ بالحبلِ[1]، والجامع بينَهما: مَا فِيهِ مِن ثباتِ الوُصلةِ بين طَرَفَيْنِ[2]، فحُذِفَ المُشَبَّهُ به ورُمِزَ له بِشَيْءٍ مِن لوازمه وهو النَّقْضُ.

وفي كِلَا الوجهين لِلاسْتِعَارَةِ إبرازُ الأمور المعنويَّةِ في صورة الشَّيْءِ المحسُوس المَلْمُوس[3]، وهذا أَدْعَى إلى إيضاحِ المعنى وترسيخِه، والمقصودُ بالاستعارتين بيانُ إبطالِ العَهْدِ بالمحسوسِ؛ زيادةً في التَّشنيعِ والتَّقبيح.

(1) إسماعيل حقّي، روح البيان: 1/88، والهرريّ، حدائق الرَّوح والرّيحان: 1/286.
(2) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/119.
(3) أحمدي بدوي، من بلاغة القرآن، ص: 57.

معنى الإضَافَةِ فِي قولِه تعالى: ﴿عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾:

تعظيمُ العهدِ وتشريفُه، وذَمُّ الفَاسِقِين بِنَقْضِهِمْ أَمْرًا عظِيمًا

إضافةُ العَهْدِ إلى لفظِ الجلالةِ في قوله: ﴿عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ يُرادُ بها تعظيمُ المضافِ وتشريفُهُ، ولازِمُ ذلك: المبالغةُ في ذمِّ النَّاقضينَ لهُ؛ إذْ نَقَضُوا أمرًا عظيمًا مُضافًا إلى اللّه تعالى.

ويؤكِّدُ هذه الدّلالة وجهان:

أحدُهما: إلقاءُ الرَّوعِ في ضَمِيرِ السَّامع وزيادة المَهابةِ[1]، من خلالِ إظهارِ ما حقُّه الإضمار في قولِه تعالَى: ﴿عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾؛ إذْ مُقتضى الظَّاهرِ: (الذين ينقُضُون عَهْدَهُ)، وذلك لتقدُّمِ ذِكْرِ اسم اللّه تعالى.

والآخر: تعظيمُ عهدِ اللّه، وذمُّ النَّاقضين له، ويظهرُ ذلك في قولِ اللّه تعالى بعدُ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ على التَّفسيرين، وهما: من بعدِ إبرامِه[2]، ونقضُ العَهْدِ المؤكَّدِ الشَّديدِ أقبَحُ مِنْ نقضِ مُطلق العَهْدِ، أو بمعنى: من بعدِ توثيقِه، والضَّميرُ راجعٌ إلى اللّه تعالى[3]؛ أي: مِنْ بعد توثيقِ اللّهِ تعالى لَهُ.

نكتةُ التَّعبير بصيغة الفِعْلِ المُضَارِعِ:

حِرْصُ النَّاقِضين على قطعِ ما أَمَر الله بوصله تكرارًا واستمرارًا

عبَّر النَّظمُ بصيغةِ الفعلِ المضارِعِ ﴿وَيَقۡطَعُونَ﴾ دون غيرِه من الصِّيَغِ؛ للتَّناسبِ اللفظيِّ مع صيغة فعل النَّقضِ، ولِلتَّنبيهِ على تكرارِ صُدُورِ قَطْعِ ما أَمَرَ اللّه بوصلِه مرَّةً بعد أُخْرَى؛ إذِ الفعلُ المضارِعُ يدلُّ على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ، فهم لا يكادُونَ يجِدُونَ أَدْنَى صِلَةٍ مأمورٍ بها، إلَّا ويقطعونها، وهذا أبلغُ في بيانِ شناعةِ فِعالِهم، وقباحةِ أعمالِهم.

(1) الخطيب القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة: 2/84.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/85.
(3) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/120.

سرُّ التَّعبير بـ (ما) دون الاسمِ الموصولِ:

الـدّلالـة على قـطـعِ كـلِّ ما يتصوَّرُه الذِّهنُ مـن الأعـمـالِ الصَّالحةِ

إيثارُ التَّعبيرِ بـ ﴿مَآ﴾ الموصوليَّة[1] في قولِه تعالى: ﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾، دون الاسم الموصول الظَّاهر؛ للدّلالة على العموم؛ فإنَّ "ما" أعمُّ من الذي، فيُفيدُ قطعَهُمْ جميعَ الذي أَمَرَهُم اللّٰه تعالى بوصلِه[2]، وخصَّهُ جماعةٌ من أهلِ العِلْمِ بأفرادٍ مِنْ هذا العموم، ثُمَّ اخْتَلفوا في تعيين هذه الأفراد[3]، واسْتَظْهَرَ ابنُ جرير أنَّ المرادَ قطعُ الرَّحِم، وأنَّ دخولَ غيرِهَا مِمَّا يُقطع في الآية إنَّما هو بطريق الفَحْوَى[4]، وهذا نوعٌ من العموم، يُعينُ عليه سياقُ الآيةِ، وهو دالٌّ على عدمِ رعايةِ أيِّ حقٍّ مُتصوَّرٍ ممَّا أمرَ اللّٰه بوصلِه، وهو يُقوِّي معنى الذَّمِّ الواردِ في الآيةِ لأولئك المجرمين.

المَجازُ المُرْسَلُ بِعَلَاقَةِ العُمُومِ:

عِظَمُ قَدْرِ الرَّحم وخطُورَةُ قَطْعِها

إذا حَمَلْنَا ما أَمَرَ اللّٰه بِهِ أن يُوصَل في قولِه تعالى: ﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ على خصُوصِ قَطْعِ الرَّحِم أصالةً؛ كان هذا مِنَ المجاز المرسل بعلاقة العموميَّة؛ حيث أُطْلِقَ العامُّ وأُرِيدَ به فردٌ من أفرادِه، وذلك لِتعظيمِ قَدْرِ الرَّحِم بِجَعْلِ قَطْعِهَا قطعًا لجميع المأمورِ بوصلِه.

فائدةُ الاِسْتِعَارَةِ التَّصريحيَّةِ فِي قوله: ﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾:

تـجـلـيـةُ صـفـةِ الـقـسـوةِ في قلب القاطِعِ، والـكـشـفُ عـن حقيقةِ إيمانه

القطع في الأصل: فَصْلُ بَعْضِ أجزاء الشَّيْءِ عن باقِيه[5]؛ فهو حقيقةٌ في الأجسامِ، واستعمالُه في المعاني مجازٌ.

وعليه فقولُه تعالَى: ﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ هو

(1) القولُ بأنَّها موصولةٌ هو القولُ الرَّاجح في المسألةِ.

(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 1/206، وأبو السّعود، إرشاد العقل السَّليم: 1/76، وابن بدران، جواهر الأفكار، ص: 138.

(3) ابن الجوزيّ، زاد المسير: 1/48.

(4) ابنُ جرير، جامع البيان: 1/416.

(5) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/230.

اسْتِعَارَةٌ تصْرِيحِيَّةٌ تبعيَّةٌ؛ حيث شُبِّهَ تركُ أوامرِ اللّه تعالى، وهجرانُ الأقْرَبِينَ وتركُ التَّعطُّف عَلَيْهِمْ والرِّفْقِ بِهِمْ[1] بالقَطْعِ؛ بجامع مُطْلَقِ الانْفِصَالِ، وهو مِنْ إخراجِ المعنويِّ في قالب المحسوسِ؛ ليكون أَظْهَرَ في الدّلالة؛ إِذْ إدراكُ المحسوسِ أسهلُ مِنْ إدراكِ المعنويِّ المجرَّدِ، وتُفيدُ الاستعارةُ قسْوَةَ القاطِعِ في التَّرْك والهَجْرِ، وأنَّه ما كان منه ذلك إلَّا بعد انعدام الإيمانِ وأثرِه في قلبِه.

نكتةُ التَّعْبِيرِ بِالفِعْلِ المُضَارِعِ ﴿أَن يُوصَلَ﴾:

جِـرْصُ القَـاطِعِ عَـلى إتيـانِ ضِدِّ المأمورِ به؛ دليلُ شديدِ فِسْقِهِ

التَّعبيرُ بالفعلِ المضارِعِ في قولِه: ﴿أَن يُوصَلَ﴾ دُون المصدَر الصَّريح: (ما أمرَ اللّه بوصلِه)؛ لِلتَّنبيهِ على أنَّ الوصلَ المأمورَ بِهِ مستمرٌّ استمرارًا تجدُّديّا؛ بحيث يقعُ الوصلُ المرَّةَ بعد المرَّةِ وصلًا لا يَتَخَلَّلُهُ قَطْعٌ يُفْسِدُهُ، وهو ممَّا يزيدُ القطعَ ذمّا؛ لأنَّه قطعٌ مستمرٌّ لوصلٍ مأمورٍ به أن يستمرّ، فالقاطِعُ جاءَ بضدِّ المأمورِ به، وهو يدلُّ على شديدِ فسقِه، وبالغِ عداوته.

فائدةُ بِنَاءِ الفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ في قولِه: ﴿أَن يُوصَلَ﴾:

تَـعْـظِـيـمُ شـأنِ الـوَصْـل، وذمُّ الـقـاطـعـين؛ لشُذوذِهم عن الجميعِ

بُنِيَ الفعلُ للمفعولِ في قولِه تعالَى: ﴿أَن يُوصَلَ﴾؛ لإفادة العُموم والشُّمولِ؛ أي: أنَّهُ ممَّا يجبُ أن يَصِلَهُ جميعُ النَّاسِ، ولو ذكَرَ الفاعِلَ أو أشارَ إليه لارتبطَ به الفعلُ وتعيَّن الخصوص، والمعنى: أمر اللّه تعالى جميعَ الناس بِوَصْلِهِ، وفيه مزيدُ ذمٍّ لأولئك القاطعين؛ إذ قطعُهم قطعُ شُذوذٍ عن الجميع.

دلالة الفِعْلِ المُضَارِعِ ﴿وَيُفْسِدُونَ﴾ لبيانِ تكرُّرِ وقوعِه:

مَجيءُ الفعل المضارع في قولِه سبحانه: ﴿وَيُفْسِدُونَ﴾ دالٌّ – كما في نظائره المتقدِّمة – على التَّجدُّد الاستمراريِّ، المفيدِ بتكرُّرِ إفْسَادِهم وتجدُّدِهِ مِنْهُمْ واستمرارِهم عَلَيْهِ.

(1) ابن الأثير، النِّهاية: 5/191-192.

فائدةُ عطفِ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ:

نَـقْـضُ العـهُـودِ وقـطـعُ الأرحـامِ مـوصـلٌ إلى دَرَكَةِ الإفسادِ في الأرضِ

يشمَلُ الإفسادُ في الأرض الشِّرْكَ باللّه تعالى وجميعَ المعاصي[1]، بل ما مِنْ خصلةٍ مذمومةٍ يُدعى إليها إلَّا ويَصْدُق عَلَيْهَا أنَّها إفسَادٌ في الأرض[2]، وإذا حملنا قطعَ ما أمَرَ اللّه به أن يُوصَل على خُصوصِ قطعِ الرَّحمِ؛ فيكون عطفُ إفسادِهم في الأرض على ما سبَقَ مِنْ باب عطفِ العامِّ على الخاصِّ؛ تنبيهًا على خَطَرِ ذلك الخاصِّ، وأنَّه مقدِّمةٌ أساسيَّةٌ للإفسادِ في الأرضِ؛ فما من ناقضٍ للعهود، وقاطعٍ للأرحامِ، إلَّا وهو واصلٌ إلى دَرَكَةِ الإفسادِ في الأرضِ.

فائدةُ القيدِ في قولِه تعالَى: ﴿وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾:

إفـصـاحٌ قـرآنيٌّ بـخـطـورةِ الإفـسـادِ، فهو يبدأُ بذرةً لينتشر بعد ذلك

قُيِّدَ الإفسادُ في الأرضِ في قوله سبحانه: ﴿وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ للتَّنبيه على أنَّ إفسادَهم لا يتوقَّف على بقعةٍ معيَّنةٍ، أو على زمنٍ محدَّد، أو على فئةٍ من النَّاسِ، بل هو شاملٌ للأرضِ كلِّها، وشمولٌ إفسادِهم للأرضِ كلِّها يعني أنَّه سيطالُ جميعَ النَّاسِ، في الزَّمانِ والمكانِ كلِّه، وهو إفصاحٌ قرآنيٌّ بخطورةِ صنيعِ أولئك المفسدين، إذ إفسادُهم يبدأُ بذرةً ثمَّ ينتشرُ انتشارَ النَّارِ في الهشيم، والقيدُ فيه: زيادَةٌ في ذَمِّهم وتوبيخهم؛ فإنَّ المحلَّ الذي منْهُ خُلقُوا، وعلى ظهرِه يعيشونَ، وإلَيْهِ يُرجعُونَ: حقيقٌ بأن لا يقعَ فيه إفْسَادٌ[3]، كما سبق نظيرُهُ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: 11].

دلالة اسْمِ الإشَارَةِ على كَمَالِ تَمَيُّزِ الفاسِقين فِي الخُسْرَانِ:

أُشير إلى الفاسقين باسمِ الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾؛ للدّلالة على بُعدِ منزلتِهم في الفسادِ، وأنَّهم متوغِّلُونَ فِيهِ لِلْغَايةِ[4]، ولِلإشْعَار بأنَّهم

(1) الشِّنقيطيّ، العذب النَّمير: 3/404.
(2) ابن بدران، جواهر الأفكار، ص: 138.
(3) أبو حيَّان، البحر المحيط: 1/107 - 208.
(4) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 1/184.

متميِّزُونَ بخسرانهم أكملَ تمييزٍ وأَبْيَنَهُ، وهذا أَدْخَلُ في ذَمِّهِمْ؛ فكأنَّه لا خاسرَ سِواهم.

فائدةُ القَصْرِ الادِّعائيّ:

المبالغةُ في قَصْرِ الخسارةِ على الفاسقِينَ فكأنَّه لا خاسرَ سواهم

لـمَّا بلغَ المفسدون في الأرضِ مبلغًا عظيمًا من الإفسادِ، وكأنَّه لا مُفسِدَ في الأرضِ سِواهُم، نَاسَبَ ذلك أنْ يَقصُرَ صِفةَ الخسارةِ عليهم، في قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ بتعريفِ جُزْأَيِ الجملةِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[1].

وأفاد القصرُ: حصرَ الخُسْرَانِ في الفاسقينَ؛ فهو قصرٌ حقيقيٌّ ادِّعائيّ بقصدِ المبالغةِ؛ ويكون المعنى مِنْ إفادة انحصار الخسران فِيهِمْ: أنَّ خسرانَهم أعظَمُ خسرانٍ، حتَّى كَأَنَّ خُسْرَانَ غَيْرِهِمْ ليس بشيءٍ مقارنةً بخسرانِهم.

وهو قصرُ قلبٍ؛ لأنَّهم ظنُّوا أنفسَهم رابحين[2]، فقُلِبَ عَلَيْهِمُ اعتقادُهم وأُثْبِتَ لَهُمُ الخسرانُ.

فائدةُ التَّأكيدِ بِضَمِيرِ الفَصْلِ وَاسْمِيَّةِ الجُمْلَةِ:

حصْرُ الخسَارَةِ في المُفسدِين؛ لبيانِ فظيعِ أعمالِهم، وسوءِ مآثرِهم

جيءَ بضميرِ الفصل (هُمْ)؛ لتأكيدِ القصر وتقويتِه، لا لإفادة القصر ابتداءً؛ إذِ القصرُ مستفادٌ مِنْ تعريف جُزْأَيِ الجملةِ، إذْ شرْطُ إفادةِ ضميرِ الفصلِ القصرَ خُلوُّ الجملةِ مِنْ أحدِ طرقِ القَصرِ[3]، وليس الأمر هُنا كذلك، وهذا آكدُ في المبالغةِ في حَصْرِ الخسارةِ فيهم؛ لبيانِ فظيعِ أعمالِهم، وسوءِ مآثرِهم، وتقويةُ الجملةِ بالإتيانِ بِها اسميَّةً؛ ففي ذلك دلالة على ثباتِ الخسرانِ فِيمَن هذه صفتُه[4].

(1) المقصور في هذا الضَّرْبِ هو المعرَّفُ باللَّامِ تقدَّمَ ذلك أو تأخَّر.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/372.
(3) المراغي، علوم البلاغة، ص: 133.
(4) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 1/184.

بلاغةُ الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ في قَوْلِهِ: ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾:

شِـدَّةُ غَـبْنِ مَن نَـقَـضَ الـعـهـدَ وقـطَـعَ الـرَّحِـمَ، وعظيمُ خَسَارَتِه

كثُرَ استعمالُ لفظِ الخسارةِ في التِّجارَة، أخذًا من أَصْلِ الخُسْرَانِ وهو: النَّقْصُ، وغالبُ استعمالِهِ في التِّجارة، حتَّى قيل: إنَّه لا يُستعمل حقيقةً إلَّا فِيهَا، وبناءً عَلَيْهِ فاستعمالُه ههنا يُحمَلُ على الاستعارةِ التَّصريحيَّة؛ حيث شُبِّهَ استبدالُهم نقضَهم العهدَ بالوفاء، ووَصْلُهُمُ الأرحامَ بالقطعِ المستلزِمِ لِلْعِقابِ بالصَّفَقَاتِ الخاسرةِ[1]؛ وهذا أدلُّ على غَبْنِهم وأشدُّ في توبيخِهِمْ.

اللّامُ في كَلِمَةِ: ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ بَيْن العهدِ وبيانِ الجنسِ:

اختُلف في معنى اللّام في قولِه تعالَى: ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ على قولين:

الأوَّل: أن تكونَ لِلعهدِ الخارجيِّ، على معنى: أنَّ الفاسقين هم النَّاسُ الذين بلغَك عنهم الخسران؛ فهو مِنْ قصر الصِّفة على الموصوف؛ على الوجهِ الذي سبقَ بيانُهُ آنِفًا.

الثَّاني: أن تكونَ لبيان الجِنس والحقيقةِ، ويكون المعنى: أنَّ الفاسقين هم الذين إن حصلَت صفة الخسرانِ، فَهُمْ هُمْ، لا يَعْدُونَ تلكَ الحقيقةَ؛ فهو مِنْ قَصْرِ الموصُوفِ على الصِّفةِ؛ فَهُمْ لا يتجاوزون صفةَ الخسران إلى صفةٍ أخرى.

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

العَهْدُ وَالمِيثَاقُ:

نَصَّ جمعٌ مِنْ أصحاب المعجمَاتِ على التَّسوية بينَهُمَا[2]، إرادةً للتَّقريبِ على عادتِهم في ذلك، والتَّحقيقُ أنَّ بينَ العهدِ والميثاق فرقًا؛ وهو أَنَّ أصلَ الميثاقِ: العهدُ المؤكَّدُ[3] أو المؤكَّد بخصوص اليَمِين[4]؛ وعلى كِلَا الاحتمالَيْن؛ فإنَّ العَهْدَ أَعَمُّ مِنَ المِيثَاقِ مطلقًا، فكلُّ ميثاقٍ عهدٌ، وليس كل عهدٍ ميثاقًا.

ويدُلُّ على هذا الفرقِ الاشتقاقُ اللُّغويُّ؛ فإنَّ الميثاقَ مِنْ قولِهم: أوثقتُ الشَّيءَ؛ أي: أَحكمتُهُ[5].

(1) الخفاجيّ، عناية القاضي: 2/107.
(2) ابن سِيده، المحكم: 6/544.
(3) أبو هلال العسكريّ، الفروق اللُّغوية، ص: 525.
(4) أبو حيَّان، البحر المحيط: 1/206.
(5) ابن القطَّاع، كتاب الأفعال: 3/304.

وذكر الشَّوكانيّ فرقًا آخرَ بينَهما[1] لا يرجع إلى اللُّغةِ؛ وهو أنَّ العهدَ: جميعُ ما عَهِدَ اللهُ عَلَى العبادِ مِن الأوامرِ والنَّواهي، والميثاقَ: ما أخذه الله تعالى على عبادِه حين أخرجَهُم مِنْ صُلْبِ آدمَ في عالم الذَّرِّ؛ وهو الواردُ في قول الله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: 172]، وهذا تفريقٌ استعماليٌّ لا معجميٌّ.

(1) الشَّوكانيّ، فتح القدير: 3/94.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الأول، من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة [إشراف مجمع القرآن الكريم،
قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 1 ، 800 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-52-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 1 : من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-52-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9609262 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»